



المقترح التركي لتزويد ليبيا بمياه نهر منافغات

د. ريان ذنون العباسي

مدرس/رئيس قسم الدراسات السياسية والإستراتيجية/مركز الدراسات الإقليمية/

جامعة الموصل

مستخلص البحث

تحاول تركيا ترسيخ مبدأ بيع المياه لبعض الدول الفقيرة مائياً في منطقة الشرق الأوسط ، وذلك عن طريق إكمالها للمنشآت المائية الواقعة على نهر منافغات في مدينة أنطاليا المطلة على البحر المتوسط ، من أجل بيع المياه إلى عددٍ من البلدان المطلة على هذا البحر كالجزر اليونانية وفلسطين والأردن ومصر وأخيراً ليبيا، التي وافقت على مشروع لتزويدها بالمياه بواسطة استخدام (٣-٤) ناقلات تتولى عملية نقلها إلى مدينة طبرق الليبية، ومنها إلى الخزانات التي ستحتفظ بهذه المياه في تجربة تعدّ فريدةً من نوعها في هذا المجال .

مقدمة

يتوقع المحللون والخبراء المهتمين في مجال المياه، أن يواجه العالم اليوم تحديات خطيرة يمكن لها أن تهدد مستقبل وجود البشرية على سطح الأرض، وتقلق نظام حياتهم العام جراء ازدياد موجات الجفاف القاسية التي بدأت تتعرض لها أنحاء متفرقة من الدول، منذرةً بحدوث نقصٍ كبير في إمدادات المياه الضرورية لأغراض الشرب والريّ على حدٍ سواء.

ومن هذا المنطلق، بادرت بعض الدول ومن بينها الدول العربية الغنية بثروتها النفطية والفقيرة أيضاً بمواردها المائية، إلى التفكير ملياً بالبحث عن مصادر جديدة للحصول على المياه، من أجل سد النقص الحاصل في كميات المياه المستخدمة في مجالات الحياة المختلفة، ومن بينها ليبيا التي سعت حكومتها جاهدةً إلى التقليل من الاستنزاف الحاصل لثروتها المائية،



عبر القيام بإنشاء مشروعاتٍ كثيرةٍ تخصص لخزن المياه والمحافظة عليها يأتي في مقدمتها (مشروع النهر الصناعي) الذي حاولت من خلاله الحكومة الليبية أن تعتمد عليه في حل مشاكل البلاد المائية، إلا أن هذا المشروع لم يكن باستطاعته حل جميع هذه المعضلات بما فيها تغيير الواقع المائي الذي وصلت إليه البلاد حالياً.

وأمام هذه التحديات الكثيرة التي بدأت تواجه دول العالم مجتمعةً فيما يخص مسألة الحصول على المياه، طرحت تركيا العديد من الأفكار والمقترحات التي تهدف إلى حل مشكلة المياه في بعض الدول التي تعاني من نقصٍ كبير في مواردها المائية، بهدف تزويدها بما تحتاجه من المياه كسوريا ولبنان والأردن وفلسطين والدول الخليجية وإسرائيل. ولم تكتف تركيا بذلك بل توسعت خارطة تزويدها للدول المطلة على البحر المتوسط بالمياه ليشمل أيضاً الجزء الشمالي من جزيرة قبرص وليبيا.

يمثل العرض التركي الحالي بتزويد ليبيا بالمياه من نهر منافغات الواقع في مدينة أنطاليا المطلة على البحر المتوسط، أهميةً كبيرة كونه يؤسس لصفحةٍ جديدة في مجال التعاون المائي ليضاف إلى سجل العلاقات السياسية والاقتصادية القائمة بينهما، ولو أن هذا التعاون يجعل جزءاً من مصير الأمن القومي الليبي رهوناً بيد تركيا التي ستحقق من ورائه مكاسب اقتصادية كثيرة بحكم عامل المياه الذي سيتحكم بمفصل هذه العلاقات ويوجه حركتها نحو الأمام. وهذا الأمر يمثل بطبيعة الحال البحث الذي سيتناول المقترح التركي لتزويد ليبيا بمياه نهر منافغات.

تتألف هيكلية البحث من خمسة محاور أساسية تمثل جميعها الخيوط التي ستسج المعلومات والأفكار التي سيتطرق إليها هذا البحث مع مقدمةٍ وخاتمة مفصلة عن الموضوع سالف الذكر.

تناول المحور الأول وهو بعنوان: (التخطيط لاستثمار مياه نهر منافغات في تركيا)، نبذةً مختصرة عن مدينة أنطاليا التي يجري فيها نهر منافغات،



ومكان وقوعها وتضاريسها العامة، بعدها ننتقل إلى الحديث عن هذا النهر وجغرافية توزيعه وأهم المنشآت المائية التي أقامتها الحكومات التركية السابقة بهدف الاستفادة من مياهه في الأغراض المحلية من جهة، وإمكانية تصدير هذه المياه إلى الخارج من أجل بيعها إلى الدول التي هي بحاجة ماسة لها من جهة ثانية.

فيما استعرض المحور الثاني وعنوانه: (جهود تركيا لتزويد بعض الدول المطلة على البحر المتوسط بالمياه)، المحاولات التركية لبيع المياه إلى بعض الدول المتوسطية، كخطوة منها لترسيخ مفهوم (بيع المياه) الذي تروج إليه تركيا، على اعتبار أن مواردها المائية هي ثروة وطنية وقومية حالها كحال النفط الذي تقوم ببيعه الدول المنتجة لهذا المصدر الحيوي المهم للطاقة.

وخصّص المحور الثالث الموسوم: (التعاون التركي-الليبي في مجال المياه) للحديث عن طبيعة هذا التعاون وكيف ساهم في تعزيز علاقاتهما الثنائية، من خلال ما تم التوصل إليه من اتفاقيات خاصة بشأن المشروع من ناحية، وبقية المشاريع الأخرى التي تقوم ببنائها الشركات التركية العاملة في ليبيا من ناحية أخرى.

وبيّن المحور الرابع الموسوم: (الوضع المائي في ليبيا) تفاصيل الواقع المائي الموجود حالياً في هذا البلد، وأهم الجهود الرامية للحصول على موارد مائية جديدة يأتي في مقدمتها مشروع مياه النهر الصناعي بأقسامه الخمسة، وأراء عدد من الخبراء والمحلّلين الليبيين بشأنه، وموقفهم الداعي إلى ضرورة مضاعفة جهود الحكومة الليبية للمحافظة على ما هو موجود من المياه المتوفرة في البلاد.

أما المحور الخامس والأخير فكان بعنوان: (نشوء وتطور فكرة المشروع التركي لتزويد ليبيا بمياه نهر منافغات)، وسلّط الضوء على البواكير الأولى لنشوء فكرة هذا المشروع وأبرز ما توصل إليه الجانبان التركي والليبي من



اتفاقيات تخصه، ومحاولات انجاز وإكمال وحداته المهمة سواء أكان ذلك في تركيا أم ليبيا.

وينتهي البحث بخلاصة تفصيلية توضح طبيعة هذا الموضوع وأهمية وجود المياه بالنسبة إلى ليبيا، ومحاولاتها البحث عن موارد جديدة تضمن لها الاستفادة القصوى من هذه المياه التي ستخصص لاحتياجاتها المنزلية والصناعية عن طريق جلبها من إحدى الدول القريبة منها جغرافياً وهي تركيا التي لو فشل مقترحها الداعي لإقامة هذا المشروع المائي معها، فإن ليبيا سوف تضطر إلى البحث عن طرف آخر يضمن لها الحصول على ما تحتاجه من المياه سواء من الجبل الأسود أو الغابون في أفريقيا.

١- التخطيط لاستثمار مياه نهر منافغات في تركيا

تقع مدينة أنطاليا على ساحل البحر المتوسط في جنوب غرب تركيا. تبلغ مساحتها حوالي (٢٠,٨١٥ كم). وتشكل جبال طوروس في جنوب الأناضول مجموعة موازية للبحر المتوسط في اتجاه الشرق والغرب، مما أدى إلى تشكيل سهول ساحلية ضيقة أحاطت بها الجبال من ثلاث جهات إضافة إلى البحر الذي أحاط بها كجهة رابعة^(١).

يمتاز المناخ في هذه المدينة بكونه معتدلاً، ففي أوقات الصيف يكون حاراً وجافاً بينما يكون معتدلاً ومائلاً في فصل الشتاء. وهذا ما جعلها مكاناً جميلاً يقصده السياح من مختلف أنحاء العالم للتمتع بمناظرها الطبيعية^(٢).

لعل من أشهر معالم هذه المدينة هو نهر منافغات (Manavgat River)، الذي يقع قرب المنحدرات التركية لجبال طوروس الغربية. وتجري مياهه باتجاه الجنوب لمسافة تصل إلى (٩٠ كم)، بعدها يواصل مروره بالقرب من شلالات منافغات مخترقاً السهول الساحلية باتجاه البحر المتوسط. يبلغ الحد الأقصى لجريان النهر حوالي (٥٠٠ م^٣/ثا) أي بمعدل (٤٧ م^٣/ثا)، لذا فإن كميات المياه الجارية إلى البحر تعد قليلة جداً^(٣).



شرعت تركيا في ثمانينات القرن الماضي إلى وضع خطط طموحة من أجل الاستفادة من مياه النهر واستغلالها لأغراض الري وتوليد الطاقة الكهرومائية، مع إمكانية بيع هذه المياه إلى بعض الدول التي هي بأمرس الحاجة إليها من أجل سد العجز الحاصل لدى مواردها المائية كما سيتم توضيحه لاحقاً.

كان من أهم المنشآت المائية التي أقيمت على هذا النهر هما سدا اويماينار (Oymapinar Dam) (أنظر الملحق رقم ١) ومنافغات (Manavgat Dam) وهذا الأخير تحاول أن تعتمد عليه تركيا حالياً من أجل تصدير مياهه إلى الخارج^(٤)، حيث استطاعت (الشركة التركية للصناعات الالكتروميكانيكية Turkish Company for Electromechanical Industri) المعروفة باسمها المختصر (تمسان) من إكمال الودحتين الأولى والثانية لمحطة التوليد الكهرومائية الخاصة بالسد في مصانع التوربينات المائية ومولدات الطاقة العائدة لها في مدينة ديار بكر في نيسان / ابريل ١٩٨٧. وبلغت الطاقة المنتجة في كل وحدة (٣٢) ميغا واط^(٥).

وفي ١٥ آب / أغسطس من العام نفسه بدأت تركيا بأعمال الاختبار وتجميع المياه في سد منافغات والمحطة الكهرومائية المنجزة على هذا النهر، حيث استغرقت هذه الأعمال مدة شهر كامل تمهيداً للبدء في عملية إنتاج الطاقة الكهرومائية ابتداءً من شهر أيلول / سبتمبر ١٩٨٧. والجدير بالذكر أن بحيرة هذا السد تستوعب حوالي (٨٨) مليون م^٣ ويمكنها توليد (٢٢٠) كيلو واط / ساعة. واستغرق العمل في بناء هذا المشروع- أي السد ومحطته الكهرومائية- ثلاثة أشهر ونصف، بينما بلغت تكاليف انشائهما المادية حوالي (٢٥) مليار ليرة تركية^(٦). وقد عهد إلى المديرية العامة للأشغال المائية الحكومية^(٧) (Devlet Su İşleri Genel Müdürlüğü -D.S.I)



مهمة القيام بتطوير هذا المشروع واستغلال مياهه للأغراض المحلية في عام ١٩٩٢^(٨).

٢- جهود تركيا لتزويد بعض الدول المطلة على البحر المتوسط بالمياه

تركيا بلد غني بالمياه فهي تملك (٢٦) حوضاً نهرياً إلى جانب وجود البحيرات والمياه الجوفية المنتشرة بكثرة في أنحاء متفرقة من البلاد. وبالرغم من ذلك فإن المسؤولين الأتراك يدّعون أن بلادهم فقيرة بموارد المياه التي لديهم، وإن نصيب الفرد التركي من المياه أقل مما هو عليه لدى الفرد العراقي أو السوري^(٩).

وإذا افترضنا أن هذا الكلام صحيحاً فلماذا تلجأ تركيا إلى تصدير المياه المعبأة إلينا؟ ألا يمثل هذا تناقضاً واضحاً فيما تروج إليه تركيا على أنها دولة فقيرة بالمياه؟.

وإذا كان هذا التساؤل خاطئاً فلماذا تحاول تركيا تصدير المياه إلى الخارج بهدف بيعها إلى بعض الدول التي هي بحاجة لمياه الشرب أو الري، ألا يمثل هذا الأمر دليلاً أكيداً على كثرة وجود مصادر المياه لديها؟.

وللإجابة على هذه التساؤلات نقول أن تركيا تحاول ترسيخ مبدأ بيع المياه لبعض الدول الفقيرة مائياً في منطقة الشرق الأوسط ، وذلك عن طريق سعيها إلى إنشاء (بنك للمياه) يكون مصدراً لتزويد هذه الدول بما تحتاجه من المياه التركية. بمعنى آخر تحاول تركيا إشاعة مبدأ بيع المياه حالها كحال الدول المنتجة للنفط، وهذا ينطبق تماماً مع ما خطط إليه الرئيس التركي الراحل توركوت اوزال (Turgut Özal) (١٩٨٩-١٩٩٣) من إستراتيجية تقوم على تصدير المياه التركية إلى دول المنطقة إذ يقول: "إن المياه تشكل عنصراً للتعاون باعتبارها مصدراً طبيعياً مثل اليورانيوم والبتروول والحديد"، ويضيف: "الماء هو الثروة الوحيدة التي نملكها لأننا لسنا بلدًا نفطيًا بالرغم



من أن لدينا القليل من النفط وشيئاً من الغاز ولذلك لا بد من أن نعمل لدعم اقتصادنا"^(١٠).

وفي ضوء ما تقدم، فإن تركيا أعربت في السنوات الماضية عن استعدادها لبيع المياه إلى بعض الدول التي تعاني من نقص ملحوظ في إمدادات المياه المخصصة للشرب، حيث أعلنت الحكومة التركية في ٢٨ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٧ عزمها تزويد الجزء الشمالي من جزيرة قبرص المعترف به من قبلها بالمياه المخصصة للأغراض المنزلية والزراعية. مؤكدةً أنه تقرر البدء بإنشاء سد "كايراك تبه" ومحطته الكهرومائية على نهر غوكصو الواقع بالقرب من قضاء "موت" التابع لمحافظة أيجل. وستبلغ الطاقة المنتجة من هذه المحطة (٩٩٨) مليون كيلو واط / ساعة سنوياً. وسيتم مد خطوط أنابيب نقل المياه تحت سطح البحر باتجاه الجزء الشمالي من الجزيرة^(١١). يذكر أن المدير العام لمؤسسة المياه التركية (فيصل اروغلو Faysal Eroğlu) كان قد أعلن في وقت سابق عن وجود اتفاق على تزويد الجزء الشمالي من جزيرة قبرص بالمياه، وأن شركة إسرائيلية تدعى (انبار) ستتولى مهمة القيام بنقل المياه من تركيا إلى أراضي هذا الجزء من جزيرة قبرص^(١٢).

شجع إكمال تركيا لمنشآتها المائية على نهر منافغات إلى وضع خطط طموحة لإقامة مشاريع لبيع المياه إلى بعض البلدان المطلة على حوض البحر المتوسط^(١٣) ومنها (الجزر اليونانية، وفلسطين، والأردن، ومصر، وليبيا) (أنظر الملحق رقم ٢). وقدّرت كميات المياه التي ترغب تركيا ببيعها حوالي (٥٠٠) مليون م^٣ في السنة، حيث سيتم نقل هذه المياه بواسطة الناقلات التي ستصنع خصيصاً لهذا الغرض أو بواسطة حاويات بلاستيكية^(١٤)، تسحبها سفن وبواخر عملاقة تشبه إلى حد كبير المشروع المخصص لنقل المياه إلى إسرائيل المعروف باسم ميدوزا باج^(١٥) (Medusa Bag).



وبالنسبة لمشروع بيع مياه نهر منافغات إلى إسرائيل فإنه قد وصل إلى طريق مسدود في سنة ٢٠٠٤، بعد أن فشل الطرفان في الوصول إلى اتفاقٍ نهائي حول قيمة سعر بيع المياه وفق ما أعلنته مصادر إعلامية تركية. وذكر فيصل اراوغلو أن نقل المياه إلى إسرائيل سيحتاج إلى بواخر كبيرة تتسع لنقل ما بين (١٠٠ ألف إلى ١٥٠ ألف م^٣) من المياه، وأن سعر هذه البواخر مرتفع جداً ولهذا السبب فإنه لم يتم الاتفاق على بيع المياه إلى الجانب الإسرائيلي^(١٦). وبحسب ما ذكره (فتحي يالين Fathi Yalin) مدير معهد أنطاليا للمياه في تصريح أدلى به لوكالة أنباء الأناضول، فإن هذا المشروع فشل بعد أن أكمل الأتراك بناء منشآت مشروع المياه المخصص للشرب في نهر منافغات والذي بلغت تكاليفه المادية حوالي (١٤٠) مليون دولار، لذا فإن تركيا قررت أن تتوجه إلى بيع مياهها إلى طرفٍ آخر هو ليبيا لكي تكون بديلاً عن إسرائيل^(١٧).

٣- التعاون التركي-الليبي في مجال المياه

اتسمت العلاقات بين تركيا وليبيا بأنها قائمة على أساس وجود مصالح مشتركة تجمع الطرفين خصوصاً فيما يتعلق بالجوانب الاقتصادية، وإن أثرت عليها بعض الجوانب السياسية التي عاصرها البلدين آنذاك، كالقضية الفلسطينية والموقف التركي إزاء علاقاته المتطورة مع إسرائيل، وقضية جزيرة قبرص ومشكلة الأقلية التركية المتواجدة في بلغاريا، وغيرها من القضايا الأخرى التي تركت جميعها بصمة واضحة على مسيرة تطور هذه العلاقات والتحسّن الكبير الذي بدأ يطرأ عليها في السنوات الأخيرة^(١٨).

فتح البروتوكول التركي - الليبي الذي وقّع في شباط / فبراير ٢٠٠٢ الباب أمام تركيا لتوثيق علاقاتها بشكلٍ أفضل مع ليبيا في شتى المجالات السياسية والاقتصادية، وذلك بتوقيع وزير الخارجية الليبي (عبدالرحمن شلقم)



اتفاقاً في أنقرة مع نظيره التركي (إسماعيل جم Ismail Cem)، نص على إجراء مشاوراتٍ منتظمة وتحسين الخدمات القنصلية في كلا البلدين. وأعرب جم عن وجود اهتمام كبير من قبل حكومته بتصدير المياه من نهر منافغات إلى ليبيا^(١٩).

وكان السفير التركي في ليبيا (سالم لافنت شاهين كايا Salem Shaheen Avant Kaya) قد أكد وجود نية حقيقية لدى الجانب الليبي لاستيراد المياه من بلاده باستخدام الناقلات البحرية، موضحاً أن هذا الموضوع قد تم إدراجه في جدول أعمال البلدين منذ فترة طويلة^(٢٠).

وعلى هامش زيارة رئيس الوزراء التركي (رجب طيب اردوغان Recep Tayyip Erdoğan) إلى ليبيا في ٢٥ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٩، بمصاحبة وفد كبير ضم كلاً من وزير الدولة لشؤون التجارة الخارجية التركي (ظفر تشاغليان Zafar Chaglian) ونواب برلمانيين وعدد من كبار رجال الأعمال الأتراك، طرح مرة ثانية موضوع تزويد ليبيا بالمياه التركية^(٢١). وجاء هذا الطرح بعد أن شهدت الساحة السياسية في ليبيا جدلاً متزايداً بشأن إنفاق (٩) مليارات دينار ليبي على ما سمي بمشروع النهر الصناعي، وماذا كان المغزى الحقيقي من وراء إنشائه؟. إلا أن مسؤولاً ليبيا رفيع المستوى أكد أن الاتفاق حول مشروع استيراد المياه التركية إلى بلاده قد تأجل النظر به مؤقتاً رغم حماسة الأتراك لتوقيع الاتفاق الخاص به^(٢٢).

وفي ضوء التطورات الحاصلة في مجال تحقيق فكرة هذا المشروع أجرى أميناً اللجنة الشعبية للاقتصاد والتجارة والاستثمار الليبيان (محمد علي الهولج) ووزير الزراعة والثروة السمكية (أبو بكر المنصوري)، اجتماعات مكثفة مع كبار المسؤولين الأتراك تناولت الاستعدادات التركية لتزويد ليبيا بالمياه وإمكانية القيام بتنفيذ هذا المشروع بعد أن تقوم الحكومة الليبية بتقييم كلفته النهائية^(٢٣).



٤- الوضع المائي في ليبيا

حرصت ليبيا على الاهتمام بمواردها المائية المتاحة لديها انطلاقاً من إيمانها العميق بأهمية وجود المياه وتوفيرها بكمياتٍ تفي احتياجات السكان ومتطلباتهم الزراعية والصناعية سيما وأن الاستهلاك البشري لهذا المورد الحيوي بدأ يزداد تدريجياً في السنوات الأخيرة. وتتوزع موارد المياه المعتمدة في ليبيا إلى:

- ١- المياه الجوفية.
- ٢- المياه السطحية.
- ٣- المياه المزيلة للملوحة (مياه البحر).
- ٤- المياه المعاد استعمالها^(٢٤).

استطاعت الدول العربية المنتجة للنفط ومن بينها ليبيا استبدال المياه بالطاقة من أجل سد احتياجاتها المتزايدة، وذلك بتخصيص طاقة رخيصة تعمل على تحلية مياه البحر والمياه شبه المالحة، مما أدى إلى الاستفادة من تكنولوجيا تحلية المياه، لغرض الإيفاء بمتطلبات المستهلكين الذين يعيشون في المدن وكذلك في مجالات الزراعة والصناعة، لكن هذا الأمر لم يكن يمثل خياراً متاحاً للاقتصادات ذات العائدات الكبيرة المعتمدة على عوائد النفط. وإلى جانب ذلك حاولت أغلب الحكومات العربية النفطية البحث عن مصادر جديدة للحصول على المياه الجوفية، مما دفع كلاً من المملكة العربية السعودية وليبيا إلى أن يقوموا بوضع مشاريع طموحة تعمل على نقل المياه من أماكن بعيدة إلى مراكز التجمعات السكانية والصناعية، إلا أنه في حقيقة الأمر لم نجد دليلاً واضحاً على مدى التزامهما بمبادئ تنظيم الطلب على المياه، إذ يجري استخدام هذه المياه الباهظة التكاليف في إرواء المحاصيل الزراعية التي تباع بسعرٍ أقل من تكاليف إيصال المياه المستخدمة^(٢٥).



برز إهتمام الحكومة الليبية بتطوير ثروتها المائية بإنشاء مشروع النهر الصناعي الذي يقوم بنقل المياه الجوفية عبر شبكة من الأنابيب المدفونة تحت الأرض والبالغ مجموع أطوالها الكلية (٤٠٠٠) كم، لنقل حوالي (٦) ملايين م^٣ من المياه العذبة يومياً، وذلك عن طريق منظومة مواسير مصنوعة من الخرسانة المسلحة تبلغ أقطارها من الداخل (٤) أمتار^(٢٦).

يتألف هذا المشروع من خمسة مراحل منها مرحلتان أساسيتان وثلاث مراحل تكميلية، تقوم المرحلة الأولى بنقل حوالي (٢,٠٠٠,٠٠٠) مليوني م^٣ من المياه يومياً عن طريق خطين يمتدان من حقلي آبار السرير وتازربو إلى خزان التجميع والموازنة من أجل نقل حوالي (٧٠٠) مليون م^٣ من المياه سنوياً أي بمعدل (٢) مليوني م^٣ يومياً ولمدة (٣٥٠) يوماً في السنة، على أن تعمل مشاريع مياه سرت مطلع عام ١٩٩١، بينما ستعمل مشاريع منطقة بنغازي مع بداية عام ١٩٩٢^(٢٧).

أما المرحلة الثانية فتتمثل في المنطقة الغربية حيث تقوم بنقل المياه من منطقة جبل الحساونة إلى الشمال الغربي من ليبيا (منطقة سهل الجفارة وطرابلس) بمعدل (٢,٣) مليون م^٣ يومياً ولمدة (٣٥٠) يوم في السنة. وبالنسبة للمرحلة الثالثة فإنها تشمل المنظومة التي تربط بين حقول آبار منطقة الكفرة ومنظومة آبار تازربو السرير. ثم تأتي المرحلة الرابعة وفيها سيتم نقل (٠,٤) مليون م^٣ يومياً لمد المياه من بلدية البطنان عبر منظومة بنغازي- طبرق. وأخيراً تأتي المرحلة الخامسة وهي منظومة سرت- الخمس وفيها سيتم نقل (١,٣) مليون م^٣ يومياً عبر هذه المنظومة للمنطقة الواقعة بين سرت شرقاً والخمس غرباً^(٢٨).

وبالرغم من أهمية هذا المشروع بالنسبة للثروة المائية لليبيا إلا أنه في الواقع لم يتمكن من حل مشكلة المياه التي ظلت تعاني منها البلاد لفترات طويلة، مما أدى إلى ظهور فكرة الاستفادة من المياه الفائضة لدى الدول المجاورة لليبيا أو حتى القريبة منها جغرافياً عن طريق القيام بشرائها.



يعود ظهور هذه الفكرة للمرة الأولى إلى عام ١٩٧١ عندما قام الرئيس الليبي معمر القذافي (١٩٦٩-٢٠٠٠) بزيارة مصر تلبيةً للدعوة التي وجهها إليه الرئيس المصري الراحل محمد أنور السادات (١٩٧٠-١٩٨١)، وعقد الرئيسان سلسلةً من المباحثات التشاورية المتعلقة ببعض القضايا التي تهم البلدين، بعدها قال الرئيس القذافي وهو ينظر إلى المياه التي تجري في مجرى نهر النيل موجهاً حديثه إلى الرئيس السادات: "لو أن لدينا في ليبيا مثل هذا النيل لاختلفت أوضاعنا"، فرد عليه الرئيس السادات وهو يضحك قائلاً: "أعطني بترول ليبيا وأنا أحول إليك فرعاً من نهر النيل"^(٢٩).

إن هذا الحديث الذي دار بين القذافي والسادات يعكس لنا مدى حاجة ليبيا للمياه، ورغبة قيادتها السياسية في الحصول على ما تحتاجه منها لسد احتياجاتها الضرورية سواءً أكان ذلك عن طريق الاستعانة بجيرانها كمصر مثلاً أو من خلال الحصول عليها من أحد البلدان القريبة منها بالاعتماد على عوائد النفط الذي يدرّ أرباحاً وفيرة لليبيا. ومنذ ذلك الوقت بدأت الحكومة الليبية بالبحث عن مصادر جديدة تكفل لها الحصول على المياه من الخارج.

ولو أتينا إلى مناقشة فكرة استعانة ليبيا بالمياه العذبة من إحدى الدول المجاورة لها كمصر والسودان لوجدنا أن هناك مشاكل كثيرة تتعلق بتوفير الاحتياجات المائية لهذه الدول نفسها ولليبيا بصورة خاصة، إلى جانب ارتباط دول حوض نهر النيل باتفاقيات خاصة تمنعها من التصرف بمياه النهر لوحدها^(٣٠). ويؤكد الخبير الهيدرولوجي (فوزي شريف) إلى أن مصر تعاني من مشاكل كثيرة مع دول المنبع التي ينبع منها نهر النيل، كما أن السودان دولة لا تربطها أية حدود مائية مع ليبيا. والسبب في ذلك هو صعوبة إيصال المياه من هذا البلد إلى الصحراء الليبية ولو أن جلب المياه من البحر هو أرخص بكثير من وسائل النقل. وذكر شريف: "أن النهر الصناعي يعالج نقص المياه الموجود في ليبيا، لكن البلاد تشهد مشروعات



كبيرة تحتاج إلى كميات إضافية من المياه". بينما ذهب مسؤول ليبي رفيع المستوى إلى أبعد من ذلك حين قال أن مجرد توقيع بلاده على اتفاق يقضي بجلب المياه من تركيا سوف يحمل في طياته مخاطر جسيمة على دول عربية مثل العراق وسوريا ، إذ أن معظم الأنهار والروافد التي تمر عبر أراضيها، تقع منابعها في الأراضي التركية، مؤكداً حرص حكومته عدم تحويل المياه إلى سلعة تخضع لآليات السوق أو الابتزاز السياسي^(٣١). وفي هذا الإطار، دعا المتخصص في التنمية المستدامة (محمد حمودة) إلى إعادة النظر من جديد في رسم السياسات المائية لكي تكون قادرة على مواجهة التحديات التي تواجه البلاد والتغلب عليها، مشدداً في الوقت ذاته على أهمية البحث عن مصادر متنوعة تكون بديلاً عن الموارد المائية غير التقليدية تتسم بالكفاءة والاستدامة. ومن أبرز الموارد البديلة التي دعا إليها حمودة هي:

- ١- العمل على جلب المياه من الدول التي تتمتع بوفرة مائية أو من الدول الواقعة على المنبع وليس المصب.
 - ٢- تبني وسائل جديدة لتحلية مياه البحر باستخدام الطاقة الشمسية .
 - ٣- العمل على إعادة النظر مرة ثانية في استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة بأساليب جديدة متطورة.
- وشدد حمودة أيضاً على أن إستراتيجية إدارة الموارد المائية تركز على محدودية هذه الموارد لكون ليبيا لا تتمتع بوجود الأنهار الطبيعية، كما أن المساحة الواقعة فوق خط المطر لا تتجاوز (٥%) من المساحة الكلية للبلاد. مشيراً إلى أن المصدر الرئيس الذي تعتمد عليه البلاد هو المياه الجوفية التي تمثل لوحدها حوالي (٩٧%) من إجمالي المياه المستهلكة الذي يقدر حوالي (٤,٨) مليار م^٣ في السنة^(٣٢).

بينما أكد خبير المياه والبيئة في الشرق الأوسط (مروان الحملاوي) إلى إمكانية إيجاد مصادر أخرى للاستفادة من المياه لعل من أبرزها إنشاء "بنك



للمياه" بين ليبيا وتركيا يعمل على نقل المياه التركية إلى بلاده من أجل قطع الطريق أمام إسرائيل من الحصول عليها^(٣٣).

وفي حال فشل مشروع جلب المياه من تركيا إلى ليبيا فإن الحكومة الليبية ستلجأ إلى البحث عن مصدر آخر يضمن لها الحصول على المياه حسبما أكدته دراسة استشرافية للوضع المائي في ليبيا سنة ٢٠٢٥، أشارت فيها إلى إمكانية الحصول على المياه من الخارج مقترحة عدداً من الخيارات لتزويدها ليس من تركيا وحدها بل من الجبل الأسود أو الغابون في أفريقيا^(٣٤).

٥ - نشوء وتطور فكرة المشروع التركي لتزويد ليبيا بمياه نهر منافغات

تعود فكرة نشوء هذا المشروع إلى العقد الأول من القرن الحالي عندما تم وضع برنامج عملٍ يتعلق بموضوع جلب المياه إلى ليبيا عن طريق أحد الأنهار التركية، حيث تم مناقشة هذه الفكرة في العديد من الاجتماعات واللقاءات الرسمية التي جمعت الجانبين الليبي والتركي لعل من أهمها المباحثات التي دارت بين أمين اللجنة الشعبية العامة (معتوق محمد معتوق) ووزير الدولة للتجارة الخارجية التركي (زافرجا غلايان Zafraja Galayan) في العاصمة الليبية طرابلس في ١٣ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٩^(٣٥).

وفي أعقاب انتهاء الاجتماع صرح معتوق بأن عملية نقل المياه من تركيا إلى ليبيا ستكون تجريبية وبدون أي مقابل بحسب الاتفاق الذي توصل إليه مع وزير الدولة للتجارة التركي، شرط أن تكون بلاده مهيئة لاستقبال المياه لهم من قبل تركيا^(٣٦).

استمرت اللقاءات التشاورية بين الطرفين حول تنسيق العمل بهذا المشروع المائي، فجرى لقاء آخر بين وزير البيئة والغابات التركي فيصل اراوغلو ورئيس اللجنة الاقتصادية الليبية-التركية المشتركة معتوق محمد



معتوق في ١٦ تشرين الأول / أكتوبر من العام نفسه. أعلن بعدها الوزير التركي أن بلاده مستعدة لتقديم أي نوع من الدعم الذي تطلبه ليبيا خصوصاً فيما يتعلق باستئناف المباحثات حول تزويدها بمياه نهر منافغات وذلك عن طريق استخدام الناقلات البحرية المخصصة لها الغرض^(٣٧).

أما معتوق فأوضح أن الاستعدادات الفنية لنقل المياه من تركيا إلى ليبيا سوف تستغرق (٦٠) يوماً ليتم نقلها بواسطة (٣-٤) ناقلات إلى مدينة طبرق ومنها إلى الخزانات التي ستقوم بحفظ هذه المياه. ولم يشر معتوق إلى مقدار التكاليف المالية التي ستنتج عن هذه العملية مكثفياً بالقول: "أننا حسبناها كطريقة جدوى اقتصادية ولم نجربها من الناحية العملية في حالة نجاحها من عدمه.. الآن نحن في مرحلة الدراسة والتجربة فقط"^(٣٨).

وما بين نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ وبداية كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ سافر وفد من الحكومة الليبية إلى أنقرة للتباحث حول موضوع المياه المقترح، وجرت مباحثات ثنائية تناولت إمكانية قيام ليبيا باستيراد حوالي (١٠٠) مليون م^٣ من المياه سنوياً. وذكرت المصادر الرسمية في وزارة الطاقة التركية أنه في حالة ما إذا تم التوصل إلى اتفاق بشأن تصدير المياه التركية إلى ليبيا فإن ذلك يحول دون إمكانية تصديرها في الوقت ذاته إلى إسرائيل^(٣٩).

أما السفير التركي في ليبيا سلام لافنت شاهين كايا، فقد صرح أن بلاده قد أتمت الأعمال اللازمة لتنفيذ المشروع، مؤكداً على ضرورة أن تكون كافة المنشآت والمحطات التي سيتم إفراغ المياه فيها بميناء طبرق جاهزة هي الأخرى، منوهاً إلى أن إحدى الشركات التركية المعروف عنها بكفاءتها وخبرتها العالية في مجال نقل المياه، قد قامت بتقديم المشروع الذي أعدته كوادرها الفنية إلى الجهات الحكومية في ليبيا أثناء الزيارة التي قام بها الوفد الخاص بالشركة إلى مدينة طرابلس في شباط / فبراير ٢٠١٠^(٤٠).



وطبقاً للتقارير فإن ليبيا خططت لشراء كميات كبيرة من المياه لهذا المشروع الذي أنشأه الأتراك على نهر منافعات بعد أن تم إكمال جميع المعدات العائدة له لكي تكون ليبيا قادرة على تحميل (١٠٠) مليون م^٣ سنوياً علماً أن الاستثمار في المعدات الإضافية لهذا المشروع سيكون مكلفاً للغاية^(٤١).

من جهته قال يالين، أن ليبيا قامت بشراء الناقلات المخصصة لنقل المياه من نهر منافعات مشيراً إلى أنه: "تم إبلاغنا بأن ليبيا ترغب بشراء ٢٥٠,٠٠٠ مليون طن من المياه في اليوم الواحد، وأنه بإمكاننا تلبية هذا القدر من المياه"^(٤٢). وأكد أيضاً أن: "الهدف الرئيس من وراء ذلك المشروع- أي منافعات- كان لأجل تصدير المياه إلى الخارج، وأنه قد تم إبلاغنا عن طريق المديرية العامة للأشغال المائية الحكومية أن ليبيا تطلب مياه نهر منافعات، وقد أجبنا على ذلك بأن المشروع جاهز لبيع المياه"^(٤٣). وحول المياه المزمع نقلها من تركيا إلى ليبيا ذكر معتوق بأن هذه العملية ستبدأ من نهر منافعات في أنطاليا إلى مدينة طبرق الليبية، بواسطة ثلاث ناقلات ستستخدم لهذا الغرض علماً بأن ذلك سيكون مجانياً في تجربة تعد الأولى من نوعها في هذا المجال، فيما رجحت مصادر أخرى بأن هذه العملية ستكون مقتصرة على الاستخدام الزراعي فقط^(٤٤).

أما عن محاسن ومساوئ عملية نقل المياه بواسطة الناقلات البحرية فإنها تتمتع ببعض المزايا منها أن الاستعانة بهذه الناقلات المخصصة لأغراض نقل المياه تكون أقل تعقيداً من استخدامها في مجال نقل النفط، وإن لم تكن أرخص في تكاليفها المادية، فالثمن الذي قد تقوم الولايات المتحدة الأمريكية مثلاً - لشحن المياه- إلى قواتها المتمركزة في المملكة العربية السعودية لا يقل عن عشرة أضعاف سعر نقل النفط منها^(٤٥). أما من الناحية الإستراتيجية فإن ناقلات المياه الدولية تعد هدفاً عسكرياً تسهل مهاجمته أو التعرض له، مما جعل كبار المسؤولين العسكريين في الدول العربية



يشعرون بأن مثل هذه المشروعات الدولية معرضة للهجوم المباغت من قبل الدول المعادية وعلى رأسها إسرائيل التي سبق لها وأن تدخلت عسكرياً لإيقاف عملية نقل المياه من نبع بانياس إلى نهر اليرموك عبر الجولان-من أجل زيادة كميات المياه المتاحة لمشاريع الري في وادي الأردن في مطلع الستينات من القرن الماضي^(٤٦).

الخاتمة

ترجع البواكير الأولى لفكرة جلب المياه من خارج ليبيا إلى مطلع السبعينات من القرن الماضي عندما دار نقاش مقتضب بين الرئيسين الليبي معمر القذافي والمصري أنور السادات حول مياه نهر النيل. وبالرغم من أن هذه الحادثة كانت عرضية وغير جدية إلا أنها عكست واقع الحال الذي كانت تؤمن به القيادة السياسية في ليبيا حول مدى حاجة البلاد للحصول على موارد جديدة من المياه. ومن هنا بدأت ليبيا بالبحث عن هذه الموارد من الدول القريبة منها جغرافياً مستفيدة من العامل الاقتصادي الذي يتحكم في علاقاتها السياسية مع هذه الدول ذات الوفرة المائية الكثيرة.

وبالفعل أعربت تركيا عن استعدادها لتزويد ليبيا بما تحتاجه من المياه لسد حاجاتها المتزايدة، فأعلنت حكومة حزب العدالة والتنمية (تشرين الثاني ٢٠٠٢-٢٠٠٠) عن إيقافها لمشروع تزويد إسرائيل بمياه نهر منافغات في آب / أغسطس ٢٠٠٤، وإلغاء جميع الاتفاقيات الموقعة معه بشأن تنفيذ المشروع، والانتقال عوضاً عن ذلك نحو ليبيا، إذ عقدت معها اتفاقيات خاصة به لكي يكون أنموذجاً حياً يحتذى به من قبل بقية دول المنطقة التي تتخوف من الاستفادة من المياه التركية في سد النقص الحاصل في مواردها المائية. ولا ندري هل أن المشروع التركي- الليبي المشترك حول مياه نهر منافغات سيبقى ساري المفعول أم سينتهي ويزول بزوال الحزب الحاكم في تركيا عن السلطة؟. إن هذا التوقع مرهون بما ستسفر عنه الانتخابات



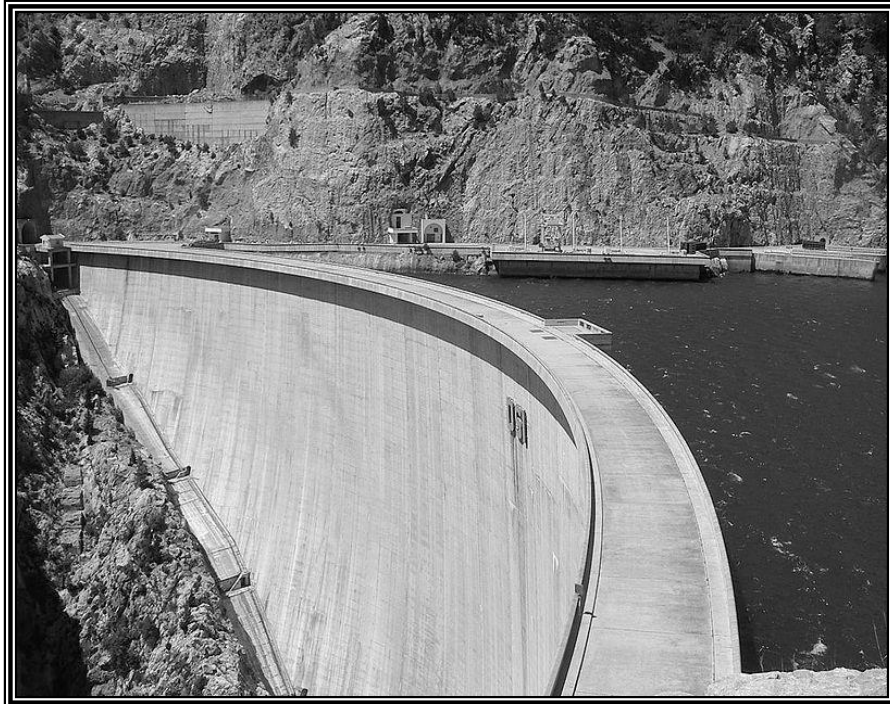
القادمة التي ستجري في تركيا في ١٢ حزيران / يونيو ٢٠١١، ليتوضح بعد ذلك مصير هذا المشروع من عدمه.

والى جانب ذلك نرى أن موافقة حزب العدالة والتنمية التركي على القيام بتزويد ليبيا بالمياه سوف يرسخ مفهوم (بيع المياه) في المنطقة لتكون بذلك تركيا (الممول الأهم) لتزويد هذه الدول بما تحتاجه من المياه مما يزيد من قيمة الدور الإقليمي لها بحيث لا يمكن الاستغناء عنها في الوقت الحاضر وربما في المستقبل أيضاً.

عموماً، تبقى هناك بعض المشاكل التي تواجه تنفيذ المشروع المقترح لجلب المياه من نهر منافغات التركي إلى مدينة طبرق الليبية، منها التكاليف المادية الكبيرة التي ستقع على عاتق ليبيا من أجل سد نفقاته وهو أمر تكتمت على توضيحه بشكل تام وسائل الإعلام الليبية والتركية. وكذلك احتمال تعرض الناقلات البحرية التي ستقوم بنقل المياه من تركيا إلى ليبيا لأخطار الهجوم العسكري أو التخريب المتعمد من قبل جهات معادية، كل ذلك يجعل نجاح أو فشل المشروع متوقفاً على مدى جدية وعزم الحكومتين التركية والليبية على الاستمرار في تنفيذ هذا المشروع رغم أن ليبيا ستواصل مساعيها في البحث عن دول أخرى تقوم بتزويدها بما تحتاجه من المياه.

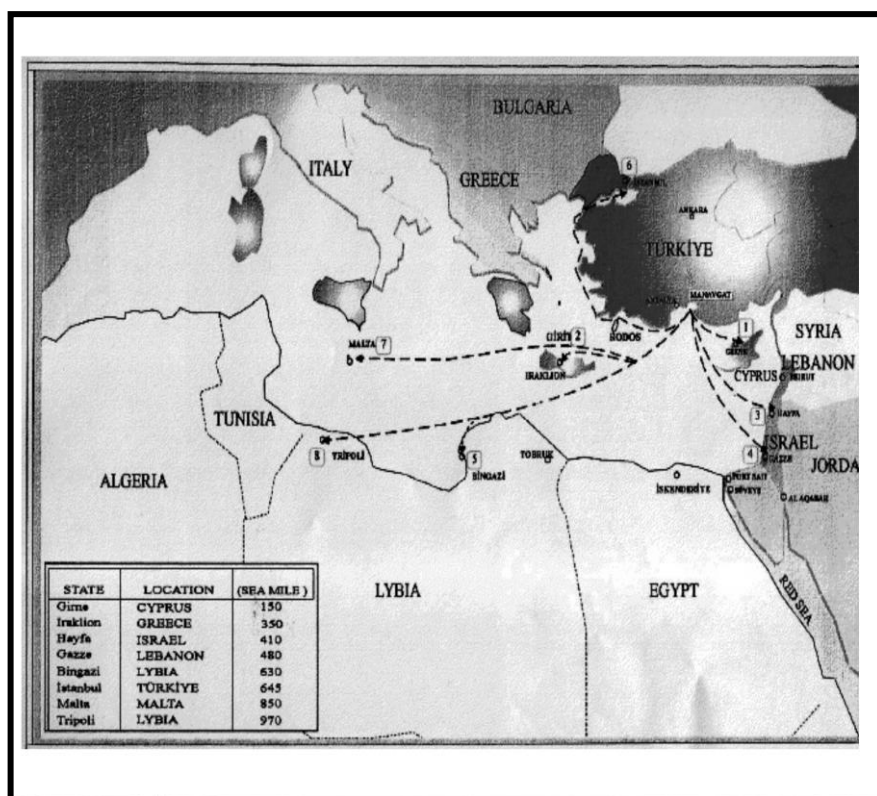
ملحق رقم (١)

سد اويماينار المقام على نهر منافغات في تركيا



www..wikimedia.org/wiki/File:Arch_dam Oymapinar.

مخطط يوضح تفاصيل مشروع مياه نهر منافغات التركي إلى ليبيا





المصدر:

www.ipcri.org/watconf/rende.pdf, Mithat Rende, " Water Transfer From Turkey To Water-Stressed Countries In The Middle East" in: Water for Life in the Middle East", The Second Israeli-Palestinian International Conference on, ١٠-١٤ October ٢٠٠٤, Antalya, Turkey.

Turkish Proposal for Providing Libya with Manavgats' Water

Dr. Rayan Thanoon AL-Abbasy

*Lecturer / Head of Political & Strategic Department , Regional
Studies Center, Mosul Of University Abstract*

Abstract

Turkey is trying to establish the principle of selling water to some countries that in need of water in the Middle East region

الهوامش

- (١) www.wikipedia.org/wiki/%D8%A3%D9%86%D8%B7%D8%AV%D9%84%
- (٢) Ibid.
- (٣) www.en.wikipedia.org/wiki/Manavgat_River.
- (٤) Ibid.
- (٥) صحيفة أضواء الأنباء (التركية)، العدد (٨٧/١٥) في ١٠ نيسان/ابريل ١٩٨٧ .
- (٦) صحيفة أضواء الأنباء (التركية)، العدد (٨٧/١٥) في ١٤ آب/أغسطس ١٩٨٧ .
- (٧) تأسست هذه المديرية وفق القانون المرقم (٦٢٠٠) الذي صدر في عام ١٩٥٤ لتكون بمثابة هيئة رسمية تعمل تحت إشراف وزارة الأشغال العامة، وتلخص واجباتها في تخطيط وتصميم وإنشاء مشاريع الوقاية من الفيضان والري ومعالجة المياه الثقيلة، وتوفير مياه الشرب، والقيام



بتصميم وبناء المشاريع الكهرومائية، وإجراء البحوث والدراسات المتعلقة بتدفق الأنهار، وتصنيف التربة، إضافةً إلى إعداد الخطط لتطوير أحواض الأنهار وتقديم التوصيات والمقترحات المتعلقة بإنشاء وتشغيل هذه المشاريع. ينظر:

Ozden Bilen and Savas Uskay, Background Report on Comprehensive Water Resources Mangement Policies AN-Analysis of Turkish Experience, (World Bank International Workshop, ١٩٩١), P.٢٧, ٣٠.

(٨) www.en.wikipedia.org/wiki/Manavgat_River.

(٩) حول ادعاء الأتراك بكون العراق غني في مجال المياه، ينظر: وزارة الخارجية التركية، إدارة مجاري المياه الإقليمية والعبارة للحدود، قضايا المياه بين تركيا وسوريا والعراق، (دون مكان، ١٩٩٧)، ص ٣.

(١٠) صحيفة القادسية (العراقية)، العدد (٥٢٧٣) في ١ تموز/يوليو ١٩٩٧؛ John Kolars, "The Hydro imperative of Turkey Search for Energy", The Middle East Journal, Vol. ٤٠, No. ١, ١٩٨٦, p. ١٩.

(١١) لمزيد من التفاصيل حول قيام تركيا بتزويد الجزء الشمالي من جزيرة قبرص بالمياه، ينظر: صحيفة أضواء الأنباء (التركية)، العدد (٨٨/٤٤) في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨. (١٢) "تركيا وإسرائيل تفشلان في الاتفاق حول بيع المياه النقية"، موقع مسلم، في ١٤٢٤/٩/٨، متاح على الموقع:

www.almoslim.net/node/٣٤٢٩٠

(١٣) "تركيا تبدي استعدادها لاستئناف محادثات بيع المياه لليبي"، شبكة الإعلام العربية، منشور في ٢٠١٠/٩/٧، متاح على الموقع:

www.moheet.com/show_news.aspx?nid=٢٨٨٩٣٣&p٩=٢١

(١٤) صحيفة القبس (الكويتية)، العدد (٨١٣٥) في ١٣ شباط/فبراير ١٩٩٦. (١٥) جي.ايه.الن، "نظرة شاملة إلى الدول والأقاليم"، في المياه في العالم العربي: آفاق واحتمالات المستقبل، تحرير: بيتر روجرز وبيتر ليدون، ترجمة: شوقي جلال، ط ١، دراسات مترجمة (٤)، (مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ١٩٩٧)، ص ١٣٨. (١٦) تركيا وإسرائيل تفشلان في الاتفاق حول بيع المياه النقية، المصدر السابق.

(١٧) www.hurriyetdailynews.com/n.php?n=Manavgat-to-sell-water-to-libya-٢٠٠٩-١١-٢٦.

(١٨) للاطلاع بشكل تفصيلي على مراحل تطور العلاقات التركية- الليبية خلال فترة السبعينات والثمانينات من القرن الماضي، ينظر:



نبيل عكيد محمود المظفري، العلاقات الليبية - التركية ١٩٦٩-١٩٨٩: دراسة سياسية-اقتصادية، ط١، (دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠١)، ص ١١١.
(١٩) صحيفة الشرق الأوسط (اللندنية)، العدد (٨٤٧٤)، في ٩ شباط/ فبراير ٢٠٠٢.
(٢٠) "السفير التركي لدى ليبيا: حجم التبادل التجاري بين البلدين ازداد إلى ٢,٢ مليار دولار في العام ٢٠٠٩"، القنصلية التركية في بنغازي، منشور في ١٧ أيار / مايو ٢٠١٠، صحيفة قورينا الليبية-طرابلس، متاح على الموقع:

www.benghazi.cg.mfa.gov.tr/showAnnouncment.aspx?ID=٢٧٨١.

(٢١) www.kurdin.org/arl/hawal/index.php?pegeid=١٥٢٨٧.

(٢٢) "هل تشتري ليبيا المياه من تركيا"، أخبار العالم، متاح على الموقع:

www.akhbaralaalam.net/news_detail.php?id=٣٢٠٠٧.

(٢٣) أخبار قناة ترات التركية (TRT)، متاح على الموقع:

www.trt.net/international/newsDetail.aspx?itaberkodu=b٨٢٦٤ca-٥dc١-٤٦٤١-bed٥-٣٨d٣c٤٨٥٦b٧e.

(٢٤) عبدالقادر رزقي المخادمي، الأمن المائي العربي بين الحاجات والمتطلبات، ط١، (دار الفكر، دمشق، ٢٠٠٤)، ص ٢١٦.

(٢٥) نظرة شاملة إلى الدول والأقاليم، المصدر السابق، ص ١٦٨.

(٢٦) المخادمي، المصدر السابق، ص ٢١٦.

(٢٧) المصدر نفسه، ص ٢١٦.

(٢٨) المصدر نفسه، ص ٢١٦-٢١٧.

(٢٩) للاطلاع على ما دار بين الرئيس الليبي معمر القذافي ونظيره المصري أنور السادات حول مياه نهر النيل، ينظر:

محمد حسنين هيكل، كلام في السياسة قضايا ورجال: وجهات نظر (مع بدايات القرن الواحد والعشرين)، ط١، (الشركة المصرية للنشر العربي والدولي، القاهرة، ٢٠٠٠)، ص ١٨٤-١٨٥.

(٣٠) هل تشتري ليبيا المياه من تركيا، المصدر السابق.

(٣١) المصدر نفسه.

(٣٢) المصدر نفسه.

(٣٣) المصدر نفسه.

(٣٤) أخبار ليبيا، "أمانة التخطيط والمالية تؤكد انخفاض مخصصات الفرد من المياه المتجددة"، منشور في ٢٠ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١٠ ن متاح على الموقع:

www.akhbar_libyonline.com/index.php?option=com.content&task=view&id=٣٤٩٥١.



(٣٥) "مشروع ليبي للحصول على مياه من تركيا"، شبكة الإعلام العربية، منشور في ١٢ أيلول / سبتمبر ٢٠١٠، متاح على الموقع:

www.moheet.com/home.html

(٣٦) "معتوق: نقل المياه من نهر (منافعات) إلى طريق بالمجان كتجربة أولى"، صحيفة أوبا الليبية، متاح على الموقع:

www.oalibya.comfront-page/economy/٧٧٦٧

(٣٧) تركيا تبدي استعدادها لاستئناف محادثات بيع المياه لليبي، المصدر السابق.

(٣٨) معتوق: نقل المياه من نهر (منافعات) إلى طريق بالمجان كتجربة أولى، المصدر السابق.

(٣٩) Amiram Cohen, "Turkey: water deal with Libya would preclude future exports to Israel", www.haarets.com/print-edition/news/turkey-water-deal-with-libya-would-preclude-future-exports-to-israel-١.١٤١٨٣.

(٤٠) السفير التركي لدى ليبيا: حجم التبادل التجاري بين البلدين ازداد الى ٢,٢ مليار دولار في العام ٢٠٠٩، المصدر السابق.

(٤١) Turkey: water deal with Libya would preclude future exports to Israel, op. cit.

(٤٢) Hurriyetaidailynews, ٢٦/١١/٢٠٠٩.

(٤٣) Op. Cit.

(٤٤) التخطيط والمالية تؤكد انخفاض مخصصات الفرد من المياه المتجددة، المصدر السابق.

(٤٥) تيسير دباغ وآخرون، "التحلية أسلوب جديد لتوفير المياه"، في المياه في العالم العربي: آفاق واحتمالات المستقبل"، المصدر السابق، ص ٣٢٠.

(٤٦) نظرة شاملة إلى الدول والأقاليم، المصدر السابق، ص ١٣٨.